

## تقديم

### مركز نهوض للدراسات والنشر

يبدأ علم اجتماع الأفكار بدراسة ظروف نشأتها، والعوامل والمؤثرات التي ساهمت في تشكيلها وتوجيهها، وكيف تفاعلت هذه الأفكار مع محيطها تأثيراً وتأثيراً، مع الأخذ في الاعتبار التمايزات التي تنشأ نتيجة اختلاف السياق والمجال الدلالي في كل علمٍ وفنٍّ.

ويزداد الأمر حساسيةً وأهميةً حين يكون الحديث عن فترة زمنية مهمة، من حيث كونها لحظةً تحوُّلٍ جذريٍّ في مسار الأمة، سواء في عقلها العلمي، أو جسدها السياسي، أو تاريخها الثقافي. وهي في الوقت ذاته لحظةً انفعالٍ وعنفوانٍ سياسيٍّ؛ ولذلك لا بدَّ من التأنِّي في قراءتها وذلك للتمييز بين ما هو اجتهاد علمي وما هو سياسي.

يهتمُّ هذا الكتاب بتاريخ «مدرسة الحقوق الخديوية» ودراستها وتحليل آثارها، ليس فقط باعتبارها مدرسةً علميةً أكاديمية؛ بل باعتبارها مختبراً شهد تحولاتٍ حقيقيةً جذريةً أثرت في عقل الأمة الفقهي والفكري والقانوني، في فترة عراكٍ حضاريٍّ وسياسيٍّ حادٍّ.

لقد أثرت المقاربات السياسية الضيقة في قراءة هذه الفترة التي شهدت فيها الأمة أخطر تحولاتها السياسية والفكرية والقانونية والمؤسسية، في ضيق أفقنا ومنظورنا الذي نستخدمه في قراءة أفكار هذه الحقبة ومناهجها، فقد صُدِّرت على أنها فترةٌ أزمتٍ حادَّةٍ ومؤامراتٍ استعمارية، مقابل منهجٍ آخر ينظر إليها على أنها لحظةٌ اشتباكٍ حضاريٍّ فيه تبادلٌ وتأثرٌ وتأثيرٌ، يتمُّ دراسته بعقلية علمية وبأدواتٍ منهجية. إن هذه الطريقة الأحادية في التفكير قد أدت

إلى فقداننا لثروة معرفية هائلة تمَّ إنجازها خلال هذه الحقبة الزمنية، كان بإمكانها أن تدفع تفكيرنا الفقهي والقانوني عقودًا إلى الأمام. فقَدْنَا التراكم التاريخي والمعرفي الذي يعتبر أحد أهم أركان بناء الحضارات.

يعرض هذا الكتاب كيف يحدث التلاقح بين المنظومات المعرفية المختلفة، وهو ما يخالف النظرة الشائعة، والمتمثلة في توصيف المنظومات بتوصيفاتٍ أحادية، من قبيل وصف المنظومات القانونية بـ«القوانين الوضعية» مقابل «التشريعات الإسلامية»، ومن ثمَّ طرحها بالكلية. وهو ما يعكس منهجيةً مغلوطَةً في قراءة المنظومات والأفكار. ومن هنا تأتي أهمية هذه النماذج التي تحدّث عنها هذا الكتاب لتصحّح هذه النظرة، وذلك في أعمال الفقهاء الذين تولوا مهمّة التدريس في مدرسة الحقوق الخديوية (مثل: الشيخ أحمد إبراهيم، والشيخ أحمد أبي الفتوح، والشيخ محمد زيد الإياني، والشيخ محمد سلامة بك)، ثم تلاميذهم من بعدهم في مدرسة الحقوق (مثل: عبد الوهاب خلاف، وعلي الخفيف، ومحمد أبي زهرة)، والذين تواصلوا مع منظورات التشريع القانوني ونظرياته التي نشأت في السياق الأوروبي. فقد أتاحت لهم مدرسة الحقوق الخديوية التواصلَ مع فقهاء القانون الغربيين (مثل: لامبير (Lambert)، ووالتون (Walton)، وإيموس (Amos)، وجودبي (Goodby)، وهم عمداء المدرسة الأجنبي، الذين تناوبوا على عمادتها). وقد وقرَّ هذا التواصل والنقاش العلمي بين الفقهاء الأزهريين والشرعيين وهؤلاء الفقهاء الغربيين - على أرضية علمية وبأدوات منهجية بحثية هادئة خالية من التشجُّع السياسي - فرصةً للتبادل الصادق والتأثر والتأثير الإيجابي؛ فرأى هؤلاء الفقهاء ما أفادهم في «التنظير القانوني» الذي تميّزت به المنظومات القانونية الغربية، واستكشف هؤلاء الفقهاء الغربيون - بشغفٍ - ثراء المنظومات التشريعية في الفقه الإسلامي، وتمكّنوا من قراءته بأدواتهم البحثية، ومن اقتراح أطروحات المقاربة والمقارنة بين المنظومات التشريعية في الفقه الإسلامي الذي تفاعل مع مجتمعاتٍ إسلامية مختلفة حضاريًا وثقافيًا، من الحجاز إلى الشام ومصر والعراق وآسيا الوسطى، وهو ما أثرى القانون المقارن وأضاف إليه.

لقد غلب البُعد السياسيُّ على هذه الحقبة الزمنية التي تأسست فيها مدرسة الحقوق الخديوية (١٨٨٦ - ١٩٢٥).

ولعل ما ذكره المستشار طارق البشري في مقدمته لهذا الكتاب دالٌّ بدرجة كبيرة على ما حدث، ومعبرٌ عن ضرورة تجاوز الظواهر واللافتات، والانتباه إلى المضمون، وكذلك التخلي عن الإصرار على آفةٍ من أخطر الآفات التي أصابتنا، وهي أن يعيقنا الاحتقان السياسي بمنظوره الأحادي عن أبعاد القراءة المنهجية وإدراكها، وعدم النظر لأيِّ مؤسساتٍ غربية نشأت في فترة زمنية ما بعين الريبة والشكِّ، فمدرسة الحقوق الخديوية قد نشأت بموازية الأزهر، ثم دار العلوم، وهما مؤسستان أصيلتان؛ ولكن التفاعل الذي حصل في مدرسة الحقوق الخديوية لم تحظْ به أروقة الأزهر، ولا دار العلوم، وإن كان جوهر ما نتحدّث عنه قد قام به الفقهاء الأزهريون الذين تخرجوا في هذه الأروقة.

«إن هذه الدراسة هي مما يكشف لنا كيف أن أهمَّ مؤسسة قُصد بإنشائها توليد الفكر التشريعي الوافد بمرجعياته الغربية التي جاءت، وفُرضت في البيئة الثقافية المصرية من خلال الامتيازات الأجنبية، وتسرب النفوذ السياسي الأوروبي، تكشف أن هذه المؤسسة قد كانت هي ذاتها من المؤسسات التي ظهرت فيها الثقافة الإسلامية السائدة في المجتمع، وحملت بذور التجديد في الفقه الإسلامي، وعملت على بلورته ونموّه، وأخرجت أجيالاً من القانونيين المصريين يحملون هذا الفقه فيما يحملون».

إن هذا الكتاب يتبّع كيفية تعلّم صنعة التشريع القانوني وانتقالها، وكيف أثر التلاحق العلمي الجاد في تطوّر المنظورات الفقهية، من خلال نموذج معهد علمي رفيع يعود تاريخه لأكثر من قرنٍ من الزمن، من حيث المناهج العلمية، ووسائل التعليم، ومنتجاته العلمية، وأهم رموزه، وأعمالهم، وما أحدثوه من آثارٍ علمية ومعرفية، من أهمها المقارنات التشريعية، والتنظير الفقهي، والتقنين الفقهي.

ويأتي نشر هذا الكتاب من قِبَل مركز نهوض للدراسات والنشر ضمن سلسلة الدراسات القانونية، وهي أحد مسارات النشر داخل المركز، وذلك بالتزامن مع نشر ترجمة كتاب «الإحياء التشريعي الإسلامي» للدكتور لينورد وود، وهو الكتاب الذي يتناول هذا الحراك والجدل التشريعي والفقهي والقانوني خلال هذه الحقبة الزمنية التي رافقت مدرسة الحقوق الخديوية، والتي تعتبر المختبر الأساسي الذي دار داخله هذا الجدل.

بقيت كلمة أخيرة، وهي أن مثل هذه الأطروحة التي قام بها الباحث الدكتور محمد إبراهيم طاجن، تُعدُّ نموذجًا ودراسة حالة للحظة تداخل بين الاستعمار والشرق، وبين التداخل المؤسسي القادم من الآخر، وبين الذات الحضارية؛ مما يجعله أمرًا جديرًا بالدراسة والتأمل، لا سيما في هذه اللحظة التاريخية التي تسود فيها الانطباعات أكثر من التحقيقات؛ فتحت مسميات مقاومة الاستعمار ومساوئ الاستشراق ضاعت كثيرًا من الفوائد العلمية التي يمكن الاستفادة منها.

إن ضرورة التراكم التاريخي والعلمي داخل أروقة العقل الإنساني أمرٌ لا مفرٌّ منه. ولنا مثال في الفيلسوف القانوني الأمريكي الشهير صاحب أطروحة الهندسة الاجتماعية للقوانين روسكو باوند (١٨٧٠ - ١٩٦٤)، فقد أشاد في مشروعه الرائد «أصول النظام القانوني» بكتاب «الاختيار» الذي كتبه فقيه حنفيّ عاش في القرن السابع الهجري في حواضر المسلمين، وقارنه بالمنظومة التشريعية والقانونية التي نشأ فيها. إن تجاهل هذا التفاعل والتلاقي بين العقلين يفوِّت على العقل العربي والمسلم استفادةً كبيرةً هي المرجوة من هذا التراكم التاريخي والعلمي.